إعداد: بداح العنزي b_alenezi@hotmail.com

مشروع للدراسة بين البلدية و"الداخلية" للمساهمة في الحد من الاعتداءات التي يتعرض لها الموظفون أثناء أداء عملهم

تشكيل شرطة خاصة للبلدية لمرافقة حملات التفتيش

أوضحت البلدية أنه جار حاليا عقد اجتماعات مع قياديي وزارة الداخلية للتنسيق ودراسة مشروع تشكيل شرطة البلدية.

وأشار التقرير الذي يعتبر أحد المشاريع التطويرية المعدة من قبل قطاع التطوير والمعلومات ان فكرة المشروع تبلورت بعد ملاحظة كثرة الاعتداءات على بعض موظفي البلدية العاملين بالأجهزة الرقابية، وبالرغم من ان البلدية تستعين حاليا بأفراد من القوة العامة في وزارة الداخلية، الا ان ذلك يستلزم العديد من الاجراءات التي قد تستغرق وقتا طويلا وأحيانا لا تكون القوة بالاعداد الكافية اللازمة لتنفيذ الاعمال المطلوبة ومن أجل اعطاء القوة لقوانين وقرارات البلدية تم طرح مسألة تكوين فرق شرطة البلدية تكون مصاحبة دائما للأجهزة الرقابية لإعطائهم الطمأنينة والأمان اسوة بما هو مطبق في العديد من الدول المتقدمة.

أحمد الصبيح

لقد أناط القانون رقم 15 لسنة 1972 في شأن بلدية الكويت مهمة ضبط المخالفات المتعلقة باختصاصات البلدية وأجاز لموظفي البلدية حاملي الضبطية القضائية الاستعانة بأفراد القوة العامة عند مباشرة المهام المكلفين بها سواء أثناء التفتيش والرقابة وتحرير محاضر إثبات المخالفة أو عند تنفيذ قرارات الغلق الاداري الصادرة عن البلدية.

كما أن القانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن التعدي على أملاك الدولة قد فوض البلدية بالقيام بإجراءات التنفيذ الخاصة بإزالة التعديات الواقعة على أملاك الدولة، وان البلدية في مباشرة هذه المهام تحتاج الى حماية دائمة لتمكينها من أداء واجبها دون أن يتم التعرض لها من أصحاب العلاقة.

وانه أثناء تأدية موظفي البلدية لمهامهم - فإنه كثيرا ما يحدث الاعتداء عليهم وتهديد حياتهم من بعض الفئات - خاصة بالنسبة لرقابة الباعة المتجولين في المناطق النائية.

ويلاحظ ان السلطة الخاصة بموظفي البلدية تنحصر في مجرد ضبط واقعة المخالفة دون أن يتعدى الامر الى سلطة ايقاف مرتكب المخالفة، بل لابد أن تكون هناك سلطة مساندة في ذلك، وان البلدية تستعين حاليا بأفراد من القوة العامة في وزارة الداخلية، وفي الحقيقة فإن وزارة الداخلية تقدم الدعم للبلدية، الا ان ذلك يستلزم العديد من الاجراءات التي قد تستغرق وقتا طويلا وأحيانا لا تكون القوة بالاعداد الكافية اللازمة لتنفيذ الاعمال المطلوبة وسلامة المواطنين والسكان بصفة عامة.

واننا من خلال مطالعة قانون البلدية والقرارات واللوائح الصادرة استنادا له وغيرها من القوانين الاخرى التي تفوض البلدية في مباشرة بعض الاختصاصات نجد انها على درجة عالية من الاتقان والصياغة، ولكن من الوجهة الاخرى والمعاكسة نجد أن معظم عدم الفاعلية في التطبيق قد ينتج بسبب التراخي في ضبط الواقعة في الوقت الملائم أو عدم توفير الحماية اللازمة للموظفين أثناء تأدية عملهم وتعرضهم لبعض الاعتداءات كما سلف الاشارة اليه.

لذلك ومن أجل اعطاء القوة لقوانين وقرارات البلدية، فإننا نقترح أن يتم تكوين فرق للشرطة تكون مصاحبة لحملات التفتيش أو تنفيذ أي قرارات خاصة بإزالة التعديات على أملاك الدولة، ويكون لتلك القوة سلطة ايقاف المخالفين في حالة تعرضهم لموظفي البلدية واتخاذ الاجراءات اللازمة معهم في حينه، حيث ان ذلك سيعطي لموظفي البلدية الطمأنينة والأمان في تأدية اختصاصهم، اضافة الى تفعيل قوانين البلدية وقراراتها وفرض هيبتها أمام الرأي العام، ويعطي لهم السرعة والمرونة في اتخاذ التدابير اللازمة، وننوه الى أن مسألة تكوين فرق شرطة للبلدية ليست أمرا مستحدثا، بل معمول بها في العديد من الدول المتقدمة.

لذلك فإننا نقترح أن يتم استحداث جهاز من الشرطة البلدية - بعد توفير الآراء القانونية له - يكون مصاحبا دائما للأجهزة الرقابية ويسند اليه مهمة تنفيذ قرارات الازالة والتعدي على أملاك الدولة وقرارات الغلق الاداري وتوفير الحماية اللازمة لموظفي البلدية وغيرها من الاختصاصات الاخرى التي سيعهد اليها ويعهد اليه بكل الصلاحيات اللازمة واتخاذ ما يراه من تدابير لسرعة تنفيذ الاختصاصات المناطة به على أن يتم وضع شروط وضوابط محددة تتضمن كيفية النظم من اجراءات جهاز شرطة البلدية المقترح، وذلك مراعاة للتكافؤ بين المصالح المشتركة وللمحافظة على العدالة والمساواة والحريات العامة.

استغرب صمت الوزارة على هذه الكارثة

المطيري يطالب «الصحة» بتوفير طاقم طبي لمركز متعب الشلاحي بمنطقة إشبيلية

طالب عضو المجلس البلدي فرز المطيري وزارة الصحة بتخصيص طاقم كامل من الأطباء والممرضين والموظفين الإداريين من أجل افتتاح مركز «متعب الشلاحي» بمنطقة إشبيلية، والذي تم الانتهاء من إنشائه مؤخرا ولم يتم افتتاحه بسبب عدم توافر الطاقم الطبي اللازم لتشغيله.

فرز المطيري

وأضاف فرز المطيري في تصريح صحافي له ان المركز الطبي تم إنشاؤه عن طريق تبرع من متعب الشلاحي، وتم الانتهاء من إعداده ولكن لم يتم تشغيله حتى الآن لعدم وجود طاقم طبي لإدارته، واستغرب فرز المطيري من صمت وزارة الصحة على هذه الكارثة على الرغم من ان المنطقة تحتوي على كثافة سكانية عالية، ما يستدعي الإسراع في تشغيل المركز بأسرع وقت ممكن.

وتساءل رئيس اللجنة الفنية: هل وزارة الصحة ضد مصلحة المريض حتى انها لا تهتم بالمسافة التي يقطعها المريض على الرغم من وجود مركز طبي بجانبه ولعدم اهتمام الوزارة يجب ان تزيد معاناة المرضى لينتقلوا بين المناطق لأخذ علاجهم؟

ثم دعا فرز المطيري وزارة الصحة الى تشغيل المركز في أسرع وقت ممكن لكي يستفيد منه المواطنون، ودعا ايضا الى الاستعانة بخدمات الطواقم الطبية الموجودة في المراكز الطبية من المناطق المجاورة لإشبيلية والتي تشهد أعمال ترميم وصيانة لها ولا تحتاج الى الطواقم الطبية المخصصة لها في إنشاء أعمال الصيانة ومثال الرابية والعمرية.

إزالة الإعلانات المخالفة بالجهراء

كشف مراقب المحال والاعلانات بفرع بلدية محافظة الجهراء ناصر البصيري عن تمكن المراقبة من تنفيذ العديد من الحملات التفتيشية لازالة الاعلانات المخالفة في عدد من المناطق بالجهراء والتي اسفرت عن ازالة 81 اعلانا مخالفا وذلك خلال شهر اغسطس الماضي، مشيرا الى ان هذه الحملات المتواصلة تأتي في سياق التعليمات المباشرة من مدير فرع بلدية محافظة الجهراء بالوكالة م.سامي السعيدان. وقال البصيري ان الحملات ستشمل جميع المحال الواقعة في نطاق محافظة الجهراء بهدف التأكد من صلاحية سريان مدة تراخيص الاعلانات واقامة الاعلانات التعريفية لمختلف الانشطة ومطابقتها للمواصفات مع الترخيص الصادر بشأنها من حيث المقاسات والبروز المحددة وضرورة توافر شروط السلامة بشأن بعضها الآخر الى جانب اهمية اتباع لائحة الاعلانات وجميع الارشادات التوعوية التي تطلقها البلدية بهذا الخصوص. واضاف ان اجراءات الرقابة مستمرة من خلال الحملات المكثفة لازالة الاعلانات المخالفة التي يتم وضعها على العلامات الارشادية والمرورية والجسور واعمدة الانارة ومحولات الكهرباء واسوار المدارس مشيرا الى ان ضرورة الالتزام بالضوابط والشروط التي اقرتها البلدية مؤكدا ان للبلدية الحق في ازالة جميع الاعلانات المخالفة دون سابق انذار.

ناصر البصيري

أكد أن الوضع القائم حالياً يفرز تداعيات وسلوكيات غير منضبطة

العنزي يطالب بالفصل بين نشاط المقاهي والمطاعم وتشديد الرقابة عليها لضمان انضباطها

دعا عضو المجلس البلدي م.عبدالله العنزي الى ضرورة فصل نشاط المقاهي عن المطاعم حفاظا على الأمن المجتمعي والالتزام الاخلاقي للمجتمع الكويتي.

وأشار الى أن الوضع القائم حاليا، والذي يتداخل فيه كل من نشاط المقهى والمطعم، يفرز تداعيات وسلوكيات غير منضبطة.

وأضاف العنزي في تصريح صحافي أن البلدية معنية بضرورة الاسراع باتخاذ قرارات عاجلة وحاسمة من أجل الفصل التام بين هذين النشاطين، معتبرا أن المبررات التي يسوقها بعض مسؤولي البلدية بشأن عدم اختصاصها بمثل هذا الامر ودخوله ضمن اختصاصات وزارات أخرى مثل وزارة الداخلية، يعد أمرا مرفوضا وغير مقبول وغير منطقي أيضا.

وشدد على ضرورة تطبيق القرار الوزاري رقم 372 لسنة 2008 بشأن لائحة المحلات العامة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة، لاسيما فيما يتعلق بنشاط ومراقبة المقاهي والمطاعم، لافتا الى «أن الكثير من هذه المحال مخالفة ولا تلتزم بالضوابط القانونية والاخلاقية، بما يعد هدما لقيم ومبادئ مجتمعنا الكويتي، وتدميرا لشبابه، وإهدارا لموارده ومقدراته البشرية التي هي عدة المستقبل».

كما طالب البلدية بتحمل مسؤولياتها ومباشرة صلاحياتها في الرقابة والتفتيش على المقاهي والمطاعم، وذلك بالتوازي مع مناقشة سبل وآليات فصل نشاط المطاعم عن المقاهي، درءا للشبهات، وتحصينا للمجتمع من أي ظواهر أو آثار سلبية قد تنجم عن التداخل القائم بين هذين النشاطين.

م.عبدالله العنزي

أفضل الأسعار ... مع باقات الوطنية للاتصالات

900 فلس =

لمدة 3 شهور بسعر 900 فلس !!!
وذلك عند اشتراكك بخط فواتير
وطنية (باقة هلا) بقيمة 10 د.ك

900 فلس =

لمدة 3 شهور بسعر 900 فلس !!!
وذلك عند اشتراكك بخط فواتير
وطنية (InTouch) بقيمة 10 د.ك

موزع معتمد

الإدارة حولي 22664141
22634141
سوق الوطنية 66625437
المرقاب 66625437
الجهراء 24589229
أم الهيمان 22380054
X-سايت الغانم - الفحاحيل 66530656
صفاة الغانم - الري 67069154
X-سايت الغانم - الفروانية 66625437
الجليب 66625437
جمعية الأحمدي 66625437

شركة الهواتف الخليجية